

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الاقتصاد والإدارة

السنة الأولى ماستر: اقتصاد إسلامي السداسي الثاني لعام: 2020/2019

المادة: اقتصاد التنمية أستاذ المادة: عبد الوهاب شلي

## ملخص لبقية محاضرات مادة اقتصاد التنمية

### المحور الثالث: التنمية المستدامة

1/ عوامل ظهور التنمية المستدامة: لقد نتج عن تطبيق النماذج التقليدية للتنمية عديد المشكلات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي شكلت عوامل لحدوث ظهور نموذج تنموي جديد يضطلع بإيجاد الحلول المطلوبة لتجاوز تلك المشكلات والظواهر غير المرغوبة تنمويا؛ ولعل من أهم تلك العوامل ما يلي:

أ/ المشاكل البيئية العالمية: مثل: الاحتباس الحراري، التغيرات المناخية، فقدان التنوع الإحيائي، ارتفاع درجة حرارة الأرض، التصحر، انجراف التربة، الجفاف، اتساع ثقب الأوزون، الأمطار الحمضية، استنزاف الموارد الطبيعية، إتلاف الغابات والمساحات الخضراء، التلوث البيئي لمختلف الأوساط البيئية (الهواء، الماء، التربة): هذه المشكلات البيئية وغيرها أثرت سلبا على حياة كل الكائنات الحية على سطح الأرض، وبالتالي فإن أي تحسن معيشي نتج عن الأنشطة التنموية رافقه تدهور في الإطار المعيشي الكلي.

ب/ فشل آلية السوق: في ظل النماذج التقليدية للتنمية فإن آلية السوق لم تكن قادرة على الاستجابة لمتطلبات حماية البيئة ومواردها، فمثلا آلية السوق عجزت عن إعطاء قيمة حقيقية للموارد الطبيعية، وبالأخص الموارد الحرة (كالهواء، والمياه، ومكونات الأنظمة البيئية

(...، أي أن قانون العرض والطلب لم يكن في خدمة تنظيم الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، كما أن آلية السوق لم تستطع تنظيم الآثار الخارجية السلبية رغم تعدد أشكالها والأطراف المتضررة منها.

ج/ الآثار الجانبية للنمو الاقتصادي: لقد رافق عملية البحث عن معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي عديد التأثيرات السلبية على الجوانب الاجتماعية والبيئية؛ كالتلوث البيئي الناتج عن النشاط الصناعي: الذي يضر بصحة الإنسان، ويضر أيضا بمقومات الأنظمة البيئية.

وفي هذا الصدد صدر عام 1972 تقرير أعده نادي روما (منظمة غير حكومية) والذي يضم مجموعة من الباحثين في عدة مجالات: كعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم البيئية ... تحت اسم تقرير ميداوز *Meadows*، وهو تقرير متشائم بمستقبل نمو الاقتصاد العالمي، تم فيه اقتراح تثبيت معدل النمو السائد حفاظا على مستقبل الحياة البشرية على كوكب الأرض، وزعم ذلك التقرير بأن استمرار تزايد النمو الاقتصادي العالمي ومعدل النمو السكاني سيزيد في حدة المشاكل البيئية العالمية ويعرض الحياة على كوكب الأرض إلى الخطر.

د/ التفاوت المعيشي بين سكان العالم: أدى التطور الاقتصادي في بعض مجتمعات العالم إلى تلبية السُّلم التقليدي للحاجات، ما وُلد لدى تلك المجتمعات حاجة جديدة ممثلة في العيش في بيئة سليمة على حالتها الطبيعية؛ لذلك أصبحت حماية البيئة مطلب تنموي إضافي إلى جانب المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل زاد انتشار الفقر في عديد بلدان العالم، وتزايدت معه المطالبة بعدالة توزيع ثروات العالم وخيرات النمو الاقتصادي العالمي.

هـ/ ضغوط منظمات المجتمع المدني: لقد أسهمت منظمات المجتمع المدني: كجمعيات حماية البيئة، وجمعيات حماية المستهلك، وعديد المنظمات غير الحكومية؛ أسهمت في

الضغط على الهيئات الأمامية والحكومات والمؤسسات من أجل إعادة النظر في السياسات التنموية المتبعة، وجعل مسألة حماية البيئة في صلب اهتمام الجهود التنموية.

هذه العوامل وغيرها استوجبت البحث عن نموذج تنموي جديد يعالج هذه المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة.

## 2/ مضمون فكرة التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص مضمون التنمية المستدامة على أنها نموذج: لتنظيم العلاقات بين أطراف ثلاثة أساسية هي: البيئة والمجتمع والاقتصاد، وأيضا هي نموذج لتصحيح الاختلالات التي قد تحصل في تجاذب العلاقات فيما بين هذه الأطراف من أجل حماية منافع الكل وفي كل الأوقات، ومن أمثلة تلك العلاقات الكثيرة نذكر ما يلي:

أ/ علاقة المجتمع بالبيئة: تحاول التنمية المستدامة في هذا الإطار تنظيم سلوك أفراد المجتمع اتجاه البيئة ومواردها، وإشراكهم في الحفاظ على البيئة، وعلاج الممارسات المضرة بالبيئة، وتوسيع الرفاهية الاجتماعية بإدخال البعد البيئي؛ مثل: الحفاظ على المساحات الخضراء والكائنات الحية المختلفة.

ب/ علاقة الاقتصاد بالمجتمع: في إطار التنمية المستدامة هناك سعي لتنظيم علاقة الاقتصاد بالمجتمع من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة وكذلك الاهتمام بالفرد من مختلف جوانب معيشته (صحة، تعليم، ...)، وكذا دعم وتطوير مشاركة إيجابية للفرد في النشاط الاقتصادي وبالأخص في الاقتصاد الذي يراعي البيئة (الاقتصاد البيئي).

ج/ علاقة الاقتصاد بالبيئة: المشترك في النماذج التنموية المتعددة أن البيئة هي خزان مدخلات النشاط الاقتصادي، وبالمقابل هي الوعاء لمخلفات النشاط الاقتصادي السلبية، وفي إطار التنمية المستدامة يتم إعادة النظر في هذه العلاقة غير العادلة؛ من خلال تنظيم استغلال الموارد البيئية، وأيضاً الأخذ بعين الاعتبار قدرة هذه الأنظمة البيئية على تحمل مخلفات النشاط الاقتصادي، وأيضاً تسخير منافع البحث العلمي لعلاج إختلالات هذه العلاقة: (مثل تقنيات إعادة تدوير النفايات، وتقنيات الردم الصحي للنفايات العضوية).

وعليه فإن مضمون التنمية المستدامة هو محاولة تنظيم العلاقات المتبادلة بين البيئة والمجتمع والاقتصاد بما يضمن استمرار تحقيق مصالح الأطراف الثلاثة وبشكل متوازن وعادل.

3/ مفهوم التنمية المستدامة: هناك رؤى متعددة لمفهوم التنمية المستدامة، إذ تختلف

نظرة الباحثين للتنمية المستدامة باختلاف مجالاتهم البحثية؛ وفيما يلي أمثلة عن ذلك:

أ/ التنمية المستدامة عند علماء الاجتماع: هي الإطار الأساسي للاهتمام بالعنصر البشري وتنمية الخيارات المتاحة له، وتحقيق الترابط والتفاعل الإيجابي بين بني البشر، وأيضاً هي الإطار الأمثل لنشر القيم والأخلاق الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة، وهي مجال التمكين من خلال إشراك جميع الأفراد في القرارات المستقبلية المتعددة.

ب/ التنمية المستدامة عند علماء البيئة: هي التنمية التي تحقق مفهوم الحدود البيئية كون أن كل نظام بيئي له حد من التحمل إذا تم تجاوزه سيحدث فيه خلل (مثل النظام المائي، النظام الهوائي ...): وذلك من خلال عدم التعدي على الأنظمة البيئية المختلفة سواء

بالاستنزاف أو التلويث، وأيضا العمل على تصحيح الاختلالات التي تطرأ على الأنظمة البيئية، وإتباع الإدارة البيئية الفعّالة.

ج/ التنمية المستدامة عند علماء الاقتصاد: تعني مواصلة الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات مع مراعاة التوازن البيئي، وتحقيق تكافؤ الفرص الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتعني أيضا الاستخدام الأمثل للموارد (أو العقلانية) من أجل الاستمرار في تلبية الحاجات، وضمن الحصول على الدخل للأجيال المتعاقبة، وأيضا تأمين الحصول باستمرار على مدخلات العملية الإنتاجية.

4/ التعريفات المقدّمة للتنمية المستدامة: للتنمية المستدامة تعريفات متعددة، ولكنها تتمحور حول تعريفها الرسمي؛ الذي يقال بأنه تعريف مرن يمكن لكل مهتم بالبحث في إطار التنمية المستدامة أن يصيغ منه تعريفا للتنمية المستدامة حسب مجال اهتماماته، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ/ تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية *CIED*:

وهي اللجنة المشكلة من طرف الأمم المتحدة سنة 1983 للبحث في سبل علاج جدلية البيئة والتنمية، ودراسة إمكانيات التوفيق: ما بين حماية البيئة والاستمرار في التنمية، وقد قدمت اللجنة تقريرها النهائي بعنوان مستقبلنا المشترك عام 1987، جعلت فيه حل الجدلية السابقة في إتباع نموذج التنمية المستدامة، والتي عرّفها بالتنمية التي تلبّي حاجات الجيل الحاضر دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة.

ويعد هذا التعريف هو التعريف الرسمي للتنمية المستدامة والذي تعتمد الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة. وهو تعريف مرن يسمح لجميع الباحثين في المجالات المختلفة إدخال اهتماماتهم ضمن هذا المفهوم.

#### ب/ تعريف البنك العالمي *BM* :

التنمية المستدامة هي إعطاء الأجيال المستقبلية نفس الفرص التي أعطيت لنا كجيل حاضر أو أكثر، من خلال تحسين سبل المعيشة وزيادة فرص العمل وتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات.

#### ج/ تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة *PNUE* :

التنمية المستدامة هي التنمية الملائمة بيئياً والمحسنة لنوعية الحياة والإطار المعيشي من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

#### د/ تعريف منظمة الصحة العالمية *OMS* :

التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بالصحة وبالبيئة المحيطة بالبشر من خلال زيادة الرعاية الصحية وتقليل انتقال الأمراض الناتجة عن الظروف البيئية.

#### هـ/ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *PNUD* :

التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بالبشر فهي تنمية بشرية مستدامة من خلال القضاء على الفقر والتمييز بين الجنسين وتطبيق الحكم الراشد.

#### و/ تعريف القانون الجزائري: جاء في المادة 04 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في

إطار التنمية المستدامة تعريف للتنمية المستدامة على أنّها: مفهوم يعني التوفيق بين تنمية

اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية الحاجيات الحاضرة والمستقبلية.

هذه بعض تعريفات التنمية المستدامة حسب بعض الهيئات الدولية والقانون الجزائري، كما أن عديد الباحثين في المجالات المختلفة وبالأخص في العلوم الاجتماعية حاولوا تقديم تعريفا للتنمية المستدامة بما يخدم مجال ومضمون أبحاثهم؛ منها مثلا:

- التنمية المستدامة تنطوي على توجيه الموارد المستغلة وخيارات الاستثمار والتغيرات الفنية والمؤسسية بما يتوافق مع الحاجات الحالية والمستقبلية للبشر وبالتالي فالهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو حماية بيئة كل الكائنات الحية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل الأجيال.

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.

ملاحظة: عادة يتم ترجمة مصطلح: *développement durable* إلى اللغة العربية تحت مصطلحين: تنمية مستدامة وتنمية مستدامة؛ ويقال: مستدامة (اسم المفعول) أي أنها تنمية يُديم استمرارها وتواصلها جميع الأطراف سواء كانوا مسؤولين أو مستهلكين أو منتجين أو مجتمع مدني ....

أما مستدامة (اسم الفاعل) فهي إشارة لكون خاصية الاستدامة فيها تكون ذاتية أي متواصلة بشكل تلقائي، ومهما كانت الترجمة فإن معناها عند واضعي المصطلح هو الجمع بين المعنيين أي أنها التنمية التي يدعم استمرارها الناس على اختلاف مكانتهم ونوع أدوارهم،

وأيضاً هي التي لها مقومات الاستمرار الذاتي من خلال حسن التنسيق بين خططها ومقومات بنائها وآليات تطبيقها وتكامل أهدافها وأبعادها.

5/ أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية هي: الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية:

أ/ الأبعاد البيئية: تتجسد الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة من خلال جملة من الالتزامات منها مثلاً:

- صيانة المياه الصالحة للشرب بشتى الأساليب: كالحمد من التبذير، وتحسين نوعية المياه الموزعة، وأيضاً تحسين كفاءة شبكات التوزيع ...
- فيما يخص المياه الجوفية: العمل على حفظها من التلوث بالمعادن والأسمدة الزراعية.
- صيانة التنوع البيولوجي من خلال الحفاظ على حياة مختلف الكائنات الحية: الحيوانات، والنباتات، وبقية عناصر الأنظمة البيئية.
- العمل على تقليل التلوث الصناعي الذي يعد أخطر مصادر التلوث البيئي.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وبالأخص الموارد القابلة للاستنزاف.
- تقليل الرمي المباشر للنفايات المنزلية والصناعية ومختلف المواد الملوثة في البيئة، والعمل على تحييد ضررها، وإعادة استعمالها.
- العمل على حماية المجالات الحيوية الثلاثة: التربة، والهواء والمسطحات المائية من التلوث.
- ...



ب/ البعد الاقتصادي: ومن جملة التزامات هذا البعد يمكن ذكر ما يلي:

- العمل على إنتاج السلع والخدمات التي تلبى الحاجات الإنسانية المختلفة.
- الاستمرار في تحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على رأس المال الطبيعي لتحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في أولويات المجتمع بما يتلاءم وتحقيق التنمية وعلاج المشكلات البيئية.
- اعتماد تكنولوجيات حديثة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خدمة للمردودية الاقتصادية وأيضا للتقليل من الآثار البيئية السلبية.
- العمل على ابتكار أساليب إنتاجية أكثر فعالية بيئية.
- توظيف قوانين الجباية للحصول على الأنشطة المستدامة وفق ما أصبح يعرف بالجبابة البيئية.
- العمل على التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- إشراك المؤسسات الاقتصادية في تجسيد أفكار التنمية المستدامة من خلال ما أصبح يعرف بالمسؤولية البيئية للمؤسسة.
- إتباع أساليب اقتصادية مرافقة لتوجه التنمية المستدامة مثل: التسويق البيئي والمنتجات البيئية، التمويل الأخضر
- ...

ج/ البعد الاجتماعي: تتعد أيضا التزامات هذا البعد ونذكر منها مثلا:

- القضاء على الفقر في العالم ومحاربة الآفات الاجتماعية.

- العمل على تفعيل التكافل داخل المجتمعات وما بين المجتمعات.
- الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمجتمعات.
- تطوير المشاركة المجتمعية في مختلف مناهج الحياة.
- الاعتناء بالعنصر البشري من خلال تحسين الجوانب الصحية والتعليمية ...
- توظيف التكنولوجيا لصالح تطوير الخدمات الاجتماعية.
- مساعدة الفئات المحتاجة وإدماجها في الحياة الاقتصادية.
- القضاء على التمييز العنصري بكل أشكاله.
- تحسين الرعاية بالطفولة والأمومة.
- ...

## 6/ مستويات الاستدامة التنموية: بما أننا في التنمية المستدامة نسعى إلى الحفاظ على

رأس المال الحالي لصالح الأجيال المتعاقبة، وبما أن رأس المال الحالي يتكون من عدة أشكال ( رأس المال البشري، الطبيعي، التكنولوجي ....)، واستناداً لقاعدة سولو (*Sollow*) التي ترى بأن رأس المال الطبيعي قد يكون قابل للإحلال ويمكن استبداله كلياً أو جزئياً مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي؛ أي العمل بقاعدة الإحلال ما بين عناصر رأس المال الحالي، فتبرز لنا ثلاث مستويات لاستدامة التنمية هي:

## أ/ الاستدامة الضعيفة: تقوم على إمكانية الإحلال ما بين أشكال رأس المال المختلفة أي

الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في أنماط رأس المال، إذ في إطار الاستدامة الضعيفة تعد أنواع رأس المال بدائل لبعضها البعض.

ب/ الاستدامة المنطقية: يفترض فيها أيضا ثبات المستوى الكلي لرأس المال الحالي مع وجود إمكانية الإحلال بين أنواع رأس المال ولكن بشرط ضرورة تحديد المستويات الحرجة: أي الحد الأدنى لكل نوع من أنواع رأس المال الذي لا يمكن تجاوزه أثناء عملية الإحلال.

ج/ الاستدامة القوية: هذا المستوى من الاستدامة يتطلب الحفاظ على مستوى كل نوع من رأس المال الأصلي، وبالتالي تكون هنا مكونات رأس المال مكتملة لبعضها البعض وليست بدائل: أي يجب الحفاظ على كل حجم من كل نوع من رأس المال المتاح حاليا للأجيال القادمة، وهذه عزيمة كبيرة لذلك عُرف هذا المستوى بالاستدامة القوية.

وعلى ذلك فإن الهدف المشترك في مستويات الاستدامة التنموية هو العمل على: عدم انخفاض مستوى الرفاهية عبر الزمن مع ثبات أو تزايد أرصدة عناصر رأس المال الكلي المتاح.

7/ مجالات تطبيق التنمية المستدامة: بصفة عامة فإن أفكار التنمية المستدامة قد تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتظهر بالأخص في المجالات التالية:

أ/ في مجال المياه: من خلال العمل على الاستخدام الرشيد لعنصر الماء في التنمية وبالأخص في المجال الصناعي والزراعي باعتماد أساليب حديثة، والعمل على عدم تلويث مصادر المياه ...، وأيضا العمل على توفير مياه صحية وآمنة للاستعمالات المنزلية، وضمان حماية المسطحات المائية والمياه الجوفية ...

ب/ في مجال الصحة: من خلال العمل على توفير الرعاية الصحية اللازمة، والاهتمام بظروف الوقاية الصحية حتى لا تنتقل الأوبئة، والاهتمام بالصحة في مجال العمل، وضمان النوعية الصحية للأغذية والهواء والماء، وأيضا العمل على حماية الأنظمة الداعمة للحياة ( نباتات، أشجار، مساحات خضراء ...

ج/ في مجال التعليم: مثل العمل على توسيع دائرة المعارف في المجتمع، ومحو الأمية، وتوفير حد معين من التعليم المجاني، وجعل البرامج التعليمية تواكب التطور العلمي، وإدراج حماية البيئة في المحتويات التعليمية ...

د/ في مجال الطاقة: مثل العمل على التحول إلى الطاقات النظيفة أو البديلة لما لها من ميزة التجدد وعدم تأثيرها سلباً على البيئة، وضمان حصول جميع طبقات المجتمع على الطاقة الكافية، والعمل على خفض التلوث البيئي الناجم عن مصادر الطاقة التقليدية ...

8/ مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ، تنطلق منها أفكار المشاريع المستدامة، كما تنبثق منها عديد أهداف التنمية المستدامة، وهذه المبادئ تمثل مصدراً للإبداع في الفكر التنموي المستدام؛ من خلال مثلاً: ابتكار أساليب تكنولوجية تساعد على زيادة تحمل البيئة للمخلفات الصناعية وفق مبدأ حماية البيئة؛ في شكل مثلاً ابتكار تقنية لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وفيما يلي بعض مبادئ التنمية المستدامة:

أ/ مبدأ حماية البيئة: أي أن مختلف الأنشطة التنموية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ومن البداية تجنب التأثير السلبي على البيئة الطبيعية ومواردها، وينتج عنه أن يتم اعتبار البيئة في الاهتمامات الاقتصادية.

ب/ مبدأ الملوّث يدفع *Pollueur payeur*: والذي يهدف إلى تحميل تكاليف الضرر البيئي للطرف المتسبب فيه، ويعتبر هذا المبدأ أساس عديد الآليات القانونية الردعية التي تجعل الجميع يتحمل مسؤولياته عن الضرر البيئي؛ ومن تطبيقاته: الضرائب والرسوم البيئية المتعددة؛ مثل: ضرائب الانبعاثات الملوّثة ...

ج/ مبدأ الضحية يدفع *Victime payeur*: يهدف هذا المبدأ إلى مشاركة الجميع في حل مختلف الآثار السلبية على البيئة (الضرر البيئي)، وذلك لتجاوز العقوبات المترتبة عن حرية التصرف في إطار حقوق الملكية؛ كأن يدفع سكان حي سكني يتضرر من نشاط ملوِّث للمؤسسة ما تعويضا من أجل أن تغيّر هذه المؤسسة نوع نشاطها الملوِّث، أو تغيّر مكان نشاطها بعيدا عن ذلك الحي السكني.

د/ مبدأ التضامن: من خلال استبعاد الأناية، وأن يعمل جميع أطراف التنمية المستدامة بشكل متعاون، ومنه إدخال جانب من الأخلاق في النشاط الاقتصادي، وينتج عن هذا المبدأ أن تكون التنمية المستدامة عادلة ومنصفة بين أفراد الجيل الواحد وبين أفراد الأجيال المتتالية.

هـ/ مبدأ المشاركة: من خلال اعتماد آلية إشراك كل الأطراف (المستهلك، المنتج، المنظم، ...) في تخطيط وتنفيذ المشاريع المستدامة، وينتج عنه أن تكون التنمية المستدامة قابلة للتعايش والاستمرارية.

و/ مبدأ الحذر أو الاحتياط: يعني هذا المبدأ أن يتم دائما اختيار القرارات الأكثر يقينا في شكل تأثيراتها الجانبية؛ سواء على البيئة ومواردها، أو على الصحة العامة ...، ومنه التثبيت قدر الإمكان ومن البداية في كل المشاريع التنموية من عدم إفرازها آثار خارجية سلبية، وينتج عنه أن تكون التنمية المستدامة شفافة.

9/ آليات تطبيق التنمية المستدامة: من أجل تجسيد الأفكار الكثيرة للتنمية المستدامة يتم إتباع عديد الآليات العملية، وذلك حسب خصائص وأهداف كل بلد، وإمكاناته المادية والبشرية، ومن بين تلك الآليات يمكن ذكر ما يلي:

أ/ الاعتماد على التكنولوجيا: إذ تساعد التكنولوجيا على تجسيد مضمون نموذج التنمية المستدامة وذلك على مستوى كل أبعادها؛ حتى أن هناك من يجعل من التكنولوجيا بعدا رابعا إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمثلا:

- في المجال البيئي: توفر التكنولوجيا دعم كبير في مجال حماية البيئة ومواردها من خلال تكنولوجيات التحسين البيئي؛ مثل: مصفاة تنقية الانبعاثات الصناعية، وتقنيات معالجة النفايات، وتكنولوجيات الطاقات النظيفة التي تمتاز بقلّة أثرها على البيئة، ...

- في المجال الاقتصادي: تسهم التكنولوجيا في ترشيد أنماط الإنتاج بما يقلل من استخدام الموارد الطبيعية ويزيد في الكفاية الإنتاجية، وفي توفير خدمات الإنتاج وتحسينها.

كما تسهم التكنولوجيا في الحصول على المنتجات البيئية *produits bio* التي تمتاز بخاصيتين أساسيتين هما: - يتم الحصول عليها بأساليب إنتاج تراعي البيئة.  
- كما أن استهلاكها لا يؤثر سلبا على البيئة عموما.

ب/ التسيير المستدام للنفايات: في إطار التنمية المستدامة تبرز آلية التسيير المستدام للنفايات، وتقدم هذه الآلية خدمات كبيرة في المجال البيئي والاقتصادي؛ فمن ناحية أنّ التسيير المستدام للنفايات يقلل من التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة، ومن ناحية أخرى يزيد في المردودية الاقتصادية للموارد المتاحة.

وتشمل آلية التسيير المستدام للنفايات عدة عمليات أهمها:

- عمليات الفرز المنزلي للنفايات.

- عمليات معالجة الضرر الحاصل في رمي النفايات.

- عمليات معالجة النفايات الخاصة (مثل: النفايات الصحية).

- عمليات الردم الصحي للنفايات العضوية.

- عمليات إعادة التدوير (أو الرسكلة) ...

ج/ تطبيق نظام الإدارة البيئية *SME* : تعد عملية توطين نظام الإدارة البيئية في مختلف المؤسسات الاقتصادية من الآليات العملية لانخراط المؤسسات الاقتصادية في مجال تجسيد مضمون التنمية المستدامة، كما لهذا النظام تقاطع مع ما يلزم في إطار التنمية المستدامة؛ إذ يتيح فرص تحقيق المردودية البيئية والاقتصادية؛ وذلك بتطبيق الإدارة المثلى في المؤسسات، وبالرغم مما يطرح هذا النظام من تكاليف إضافية؛ مثل: تكاليف الخبرة الأجنبية، تكاليف التدقيق الداخلي والخارجي، تكاليف الحصول على شهادة *ISO14000*، فإنه يساعد المؤسسات على تحقيق وفورات كثيرة؛ مثل: تقليل تكاليف المدخلات، تنظيم العمليات داخل وخارج المؤسسة، تخفيض الالتزام بالضرائب والرسوم البيئية، زيادة سمعة المؤسسة لدى الزبائن ...

بالإضافة إلى الآليات السابقة هناك الكثير من الآليات والعمليات التي تساعد على تجسيد مضمون التنمية المستدامة، منها مثلا:

- التسيير المستدام للمياه.

- التقييم الاقتصادي للتدهور البيئي.

- اعتماد الطاقات المتجددة أو النظيفة.

- اعتماد الزراعة البيولوجية.

- التربية البيئية.

- الإعلام البيئي.

- الجباية البيئية.

- إنشاء المنظمات التي تعنى بالبيئة والتنمية المستدامة؛ مثلا في الجزائر: الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ...

10/ مؤشرات قياس التنمية المستدامة: لقياس مستوى الاستدامة التنموية تم اعتماد العديد من المؤشرات، فمثلا خلال مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 تم اعتماد حوالي 132 مؤشر موزع على أربعة أبعاد: بيئية، اقتصادية، اجتماعية ومؤسسية، والملاحظ على مؤشرات التنمية المستدامة هو التعدد والتركيب؛ لذلك تطرح بعض الملاحظات عليها وحتى الصعوبة في قياسها، وعموما لإنجاز مؤشرات للتنمية المستدامة هناك شروط دقيقة نذكر منها مثلا:

- أن يكون المؤشر ذو صلة مباشرة بالحالة المدروسة.

- أن يكون مقبول من الناحية المنطقية.

- أن يكون قابل للقياس من الناحية العملية.

- أن يتم اختياره بطريقة تشاركية.

- مع إمكانية التنبؤ به مستقبلا (أي يقدم نفس النتائج في نفس الظروف).

- وأن يكون الأفضل من بين المؤشرات البديلة.

وعادة يتم توزيع مؤشرات قياس التنمية المستدامة بين أبعادها الثلاث

الأساسية كما يلي:

1/ مؤشرات البعد الاجتماعي: وهي عديدة منها:

أ/ مؤشرات الصحة: مثل: حجم الإنفاق على الصحة، عدد الأطباء مقارنة بعدد السكان،

مدى توافر الهياكل الصحية، نسبة توفر الأدوية، حجم الأمراض المسجلة، عدد وفيات

الرضع، متوسط توقع الحياة عند الميلاد، مستوى الرعاية الصحية، نوعية المياه ...



ب/ مؤشرات السكان: من بينها: حجم السكان، حركة السكان، هيكل الأعمار، معدل الإعالة، مكونات النمو السكاني ...

ج/ مؤشرات التعليم: من بينها: معدلات التمدرس في الأطوار الأساسية، حجم الإنفاق على التعليم، معدل الأمية، معدلات التعليم العالي، نسبة استعمال التكنولوجيا في التعليم ...

د/ مؤشرات العمالة: من بينها: حجم البطالة ومعدلات أنواعها، مهارات العاملين ....

2/ مؤشرات البعد الاقتصادي: نذكر منها:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي *PIB*
- نسبة إجمالي الاستثمار المنتج إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدات الإنمائية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة في الصناعة التحويلية.
- حجم الإنتاج المحلي للطاقة وحجم استهلاكها.
- نوع مدخلات الزراعة وإنتاجيتها.
- تنافسية المؤسسات.
- هيكل التجارة الخارجية.
- هيكل الناتج المحلي الإجمالي.
- ...

3/ مؤشرات البعد البيئي: نذكر منها: مؤشرات تلوث الهواء، مؤشرات تلوث المياه، مؤشرات تلوث التربة، حجم النفايات الصلبة، مؤشرات قياس انبعاث الغازات الدفيئة مثل: ( $CO_2$ ).

حجم الاعتماد على الطاقات البديلة أو النظيفة، حجم الاعتماد على الموارد غير المتجددة، مؤشرات حول المحميات الطبيعية والمساحات الخضراء، وحجم الزراعة البيولوجية.

ملاحظة: نظرا لتعدد مؤشرات التنمية المستدامة هناك اجتهاد لتصنيفها في ثلاث مجموعات فقط كما يلي:

1/ مؤشرات الحالة: تضم كل المؤشرات التي تصف التغيرات الحاصلة في الظاهرة المدروسة مثل: نوعية المياه، مثلا: المؤشر الذي يقيس نسبة مادة النترت في كل لتر من الماء، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة ...

2/ مؤشرات الدفع: تضم المؤشرات التي تقيس الأسباب الدافعة لحدوث الظاهرة المدروسة، مثل: حجم تسرب مياه الصرف الصحي في المياه العذبة، معدل توليد النفايات الخطيرة ...

3/ مؤشرات الاستجابة: تضم المؤشرات التي تقيس الجهود المبذولة لعلاج ظاهرة معينة مثل: مؤشر حجم الإنفاق العام على الرعاية الصحية، معدل التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال ...

## المحور الرابع: التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

إن ما هو ملاحظ في مجال البحث التنموي أن كل نموذج تنموي يُبنى على خلفية عقدية، وكما هو معلوم فإن معظم النماذج التنموية المعاصرة منطلقها رأسمالي أو اشتراكي، كما أن البلدان الإسلامية حاولت تطبيق ما في هذه النماذج مع التحيز تارة إلى النماذج الرأسمالية، وتارة أخرى إلى النماذج الاشتراكية، أو استقطاب ما تراه فيهما نافعاً، إلا أن نجاح النموذج التنموي المختار في المجتمع الإسلامي مرهون بمدى مراعاته لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو أمر مسطر في كتابات علماء الإسلام، يقول محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله تعالى في هذا الباب ما معناه: " أن القرآن أنزله الله تعالى كتاباً لصلاح أمر الناس كافة رحمة لهم لتبليغ مراد الله منهم ... فكان المقصد الأعلى منه صلاح الأحوال الفردية والجماعية والعمرانية؛ فالصلاح الفردي: يعتمد تهذيب النفس وتزكيتها، وأمّا الصلاح الجماعي: فيحصل أولاً من الصلاح الفردي، إذ الأفراد أجزاء المجتمع ولا يصلح الكل إلا بصلاح أجزائه ...، وأمّا الصلاح العمراني فهو أوسع من ذلك؛ إذ هو حفظ نظام العالم الإسلامي، وضبط تصرفات الجماعات والأقاليم بعضهم مع بعض على وجه يحفظ مصالح الجميع وحفظ المصلحة الجامعة عند معارضة المصلحة القاصرة لها ويسمى هذا بعلم العمران".

### 1/ مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

يتفق باحثي الاقتصاد الإسلامي على أن مصطلح عِمارة الأرض هو الأقرب تعبيراً عن مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي؛ كونه ذو دلالة واسعة تشمل جميع مناحي الحياة، والإنسان مطالب بعِمارة الأرض بالإصلاح وعدم الإفساد، والعمل بمبدأ الاستخلاف في

الأرض؛ وبذلك يحصل للإنسان التمكين والحياة الطيبة، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ  
وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ سورة هود الآية: 61؛ قال الجصاص في تفسيره أحكام القرآن: "الآية تؤكد  
وجوب عمارة الأرض، ﴿وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ يعني أمركم بعمارها بما تحتاجون إليه، وفيه دلالة  
على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية"، وقال الضحاك: "أمركم بعمارة ما  
تحتاجون إليه فيها من بناء ومسكن وغرس وأشجار"، وقال الشوكاني: "استعمركم فيها أي  
جعلكم عمّارها وسكانها"، ويرى الماوردي: أن من مستلزمات السلطان عمارة البلدان باعتماد  
مصالحها وتهذيب سُبلها ومسالكها، كما اشترط العدل الذي يعمر البلد وينمي الأموال.

وعليه يتبين بأن مصطلح عمارة الأرض قد استخدم لدى علماء الأمة للدلالة على  
عملية التنمية كشرط أساسي ومطلب ضروري لاستقامة أحوال الأفراد والمجتمع.

## 2/ خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

تتسم التنمية أو عملية عمارة الأرض في الاقتصاد الإسلامي بخصائص تجعلها تتميز  
عن التنمية في بقية الأنظمة الاقتصادية، من تلك الخصائص ما يلي:

أ/ خاصية الشمولية: إذ أن عملية عمارة الأرض يجب أن تكفل تحقيق الحاجات البشرية  
المشروعة: من مأكّل، ومشرب، وملبس، وتعليم، وصحة ... ، وتحسين ظروف العبادة ... ، أي  
أنها تشمل جميع الجوانب المادية والروحية.

ب/ خاصية التوازن: تتصف التنمية في الاقتصاد الإسلامي بمبدأ التوازن الذي يؤخذ به في  
عدة مجالات؛ مثل:

- التوازن في وضع الأهداف (اجتماعية، واقتصادية، وبيئية).

- التوازن في تلبية الحاجات الفردية والجماعية.

- التوازن بين الأبعاد المادية والروحية.
- التوازن بين الملكية الفردية والجماعية.
- التوازن بين تنمية المدن والأرياف.
- ...

ج/ خاصية العدالة: تتصف التنمية في الاقتصاد الإسلامي بمبدأ العدالة في مختلف جوانبها

مثل:

- عدالة توزيع الدخل.
- عدالة ملكية وسائل الإنتاج.
- عدالة القضاء.
- العدالة الاجتماعية.

د/ خاصية إدراج الأخلاق: من المفترض أن تسود الأخلاق الإسلامية وتحتكم إليها جميع

التصرفات الفردية والجماعية ما يلغي العديد من التصرفات الموجودة في النماذج التنموية  
الوضعية.

3/ مبادئ التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

ترتكز عملية التنمية في الاقتصاد الإسلامي على مبادئ أساسية منها:

أ/ مبدأ الاستخلاف وتسخير الأرض للإنسان: أي أن الإنسان خُلق خليفة في الأرض لعبادة الخالق سبحانه وتعالى، وأن الله عزّ وجل تكفل بتسخير كل ما يمكّن للإنسان هذه الخلافة وقد سخّر له الموارد التي لا تعد ولا تحصى، والإنسان مطالب بحسن استخدام هذه الموارد حسب المنهج الذي يُستنبط من النصوص الاقتصادية للقرآن والسنة.

ب/ مبدأ الحرية الفردية المنضبطة: ومعناها أن الأفراد لهم حرية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع ضرورة احترامهم للضوابط الشرعية للمعاملات؛ فيلتزم الجميع بأحكام الشريعة في المعاملات الاقتصادية سواء كانت عمليات استهلاك أو عمليات إنتاج.

ج/ مبدأ الملكية المزدوجة: ومعناه أن الملكية الفردية والجماعية مكفولتان في إطار ما تسمح به الشريعة الإسلامية.

د/ مبدأ ترتيب الأولويات: أي ترتيب تلبية الحاجات البشرية من الضروري إلى التحسيني.

هـ/ مبدأ التوسط في الإنفاق: أي ضبط عملية الإنفاق على وجه لا يكون فيه تقتير ولا تبذير.

و/ مبدأ التكافل الاجتماعي: الذي يفرض تحقيق العدالة الاجتماعية وانتفاع الجميع بخيرات العملية التنموية، ويتجسد ذلك بالتزام الجهات العامة بالتكفل بالمصالح العامة، كما ينخرط الأفراد طواعية في تجسيد واجب التكافل والتعاون المجتمعي ...

#### 4/ بعض آليات التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

على الفرد المسلم أن يجتهد في إطار مذهب الاقتصاد الإسلامي لتنظيم الشأن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المسلم، وذلك بدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وإعمال عقله لاستنتاج العوامل التي تتحكم في مختلف تلك الظواهر، ومحاولة التحكم فيها، والتنبؤ بها مستقبلاً، وفق ما يعرف بالنظرية الاقتصادية الإسلامية، وفي هذا الإطار هناك عدة اقتراحات لتحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي منها مثلاً:

أ) تنمية وتفعيل دور القيم في المجال التنموي لأنها أساس إقامة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة، وهي تغدي تلقائية استدامة التنمية في الاقتصاد

الإسلامي، منها مثلاً: تقوى الله عزّ وجل، اليقين وحق التوكل، إتقان العمل والمحافظة

عليه، القناعة وغنى النفس، التعاون على البر والتقوى، الأمانة والنصيحة ...

(ب) منع المعاملات غير المشروعة: مثل: الربا، التطفيف، الرشوة، الغش، التدليس،

النجش، ...

(ج) توسيع المعاملات القيمة بين أفراد المجتمع: كالقرض الحسن، والسعي على الغير،

وصدقة التطوع، والإحسان للحيوانات، والاهتمام بالنبات، والوفاء بالدين، ورد

المظالم ...

(د) إتباع سياسة عادلة في توزيع الدخل وفي كيفية الحصول على وسائل الإنتاج.

(هـ) تشجيع المنافسة وتنظيم السوق والرقابة عليها من حيث الالتزام بضوابط العرض

والطلب، ووضع أجهزة لمراقبة جميع التعاملات في السوق، وتصحيح الإختلالات

الحاصلة فيها.

(و) تنظيم العلاقة الاقتصادية مع غير المسلمين وفق شريعة الإسلام.

(ز) تفعيل دور مؤسسة الحسبة.

(ح) تنمية التزام الفرد بمسؤوليته الاجتماعية.

(ط) تطبيق القواعد الفقهية في المجال التنموي؛ مثل: قاعدة الضرر يزال، وقاعدة الضرر

لا يزال بضرر مثله، وقاعدة الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف ...

(ي) تطبيق مبدأ الشورى لتفعيل المشاركة المجتمعية في تجسيد أفكار التنمية

الاقتصادية.

(ك) الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامي: كالمشاركة، والمضاربة، والمزارعة ...

(ل) تفعيل بيت مال المسلمين ودوره الاجتماعي والاقتصادي.

(م) تطبيق مضمون السياسة الشرعية لتحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي.

ن) تشجيع الادخار والتوسط في الاستهلاك على مستوى الوحدات الاقتصادية.

س) تفعيل دور مؤسستي الزكاة والوقف في خدمة السياسة التنموية الكلية.

ع) ترشيد استخدام موارد المجتمع الإسلامي من خلال خفض كل أشكال الإسراف

والتبذير ...

ف) العمل على تنمية العنصر البشري، من خلال: تحسين مستوى التعليم، وإنشاء مراكز

التكوين والتدريب، ...

---

أستاذ المادة: عبد الوهاب شلي

1441/08/10 هـ

2020/04/04 م